نفعا لا يبلغه الكثير على انا لم نكن بصدد نشر الادلة وايراد
الفاظها فانها معروفة مدونة بل نحن بصدد الارشاد الى الاقتصار
بعبارات تشتمل على معان قد تجيب عن كثير من الاذهان وتبعد
عن غالب الافهام ومن جملة ما ينبغي له استحضاره ان لا
يغتر بمجرد الاسم دون النظر في معاني المسميات وحقايقها فقد
يسمى الشيء باسم شرعي وهو ليس من الشرع في شيء وهو طاغوت
بحت وذلك كما يقع في بعض من نزعه عرق الجاهلية
من عدم توريث الاناث فانهم يخصون امثالهم او اكثرها او حسنا
الى الذكور من اولادهم بصورة الهبة او النذر او الوصية او الوقف
فيأتي من لا يبحث عن الحقايق فينزل ذلك منزلة التصرفات الشرعية
اعتبارا منه بان الشارع سوغ للناس الهبة والنذر والوصية وغيرها
ملتفتا الى ان هذا لم يكن له من ذلك الا مجرد الاسم احدثه فاعله
ولا اعتبار بالاسماء بل الاعتبار في المسميات فالهبة الشرعية هي
التي رشد اليها النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله بشير والد النعمان
عن تخصيص ولده النعمان بشيء من ماله وطلب منه ان يشهد على
ذلك فقال ألك ولد غيره قال نعم فقال لا اشهد على جور ووقع منه الامر بالتسوية بين الاولاد
وهو حديث صحيح له طرق متعددة فالهبة المشتملة على
التفضيل المخالف لفرائض الله ليست بهبة شرعية بل هي جور
مضاد لما شرعه الله فاطلاق اسم الهبة عليها مخادعة لله
ولعباده فلا يغتر من ذلك بشيء بل هو باطل مردود لكونه ليس على امر
النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا من خصص بعض ورثته بنذر
ما شرعه الله من الفرائض فهذا ليس هو النذر الذي شرعه الله بل النذر
طاغوتي فان النذر الذي شرعه الله سبحانه هو الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه
وسلم النذر ما ابتغي به وجه الله ويقول لا نذر في معصية الله
هو

هو ثابت في الصحيح وهذا الذي اخرج بعض ماله على تلك الصفة
لو صح فان هذه الوصية المتضمنة للمفاضلة بين الورثة ليست
الوصية التي شرعها الله تعالى لعباده بل وصية طاغوتية فان
الوصية الشرعية هي التي يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ويقول فيها الرب تبارك و
تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين غير مضار ويقول فيها لمن خاف
من موص جنفا او اثما فاصلح بينهم فلا اثم عليه فالمراد بالاصلاح ازالة
ما جاء به من الفساد في وصيته وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
الضرار في الوصية من اسباب النار وانه يحبط عبادة العمر كما اخرج
ذلك جماعة وصححه من صححه فمجموع ما تقدم من هذه الوصايا المشتملة
على الضرار يوجب من الوجوه فانفذها من الثلث مستند لا على ذلك
بمثل حديث الثلث والثلث كثير وبمثل ما ورد من سائر الآيات و
الاحاديث القاضية بالوصية على الاطلاق فقد غلط غلطا بينا فان
هذه الوصية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير
هي وصية قربة كما في القصة المشهورة الثابتة في الصحاح ان
سعد ابن ابي وقاص استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يتصدق بجميع ماله فما زال ينازله حتى قال له الثلث والثلث
كثير وهكذا ما ورد من قول له صلى الله عليه وسلم ان الله جعل لكم ثلث
اموالكم في آخر اعماركم فانه قيده بقوله في آخر اعماركم زيادة في الحسنات
وايذان بها في الحسنات لا ما كان قربة واما وصايا الضرار
فخالفة ما شرعه الله ففيها زيادة في السيات لا زيادة في الحسنات
فتبين بذلك ان هذه الوصية التي اذن بها النبي صلى الله عليه وسلم
ليست وصية الضرار فان تلك قد اخبر بها الله في عموم مشروعية
الوصية بقول له غير مضار واخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم

Copyright © King Saud University